الأمم المتحدة
A/HRC/35/16
الجمعية العامة
Distr.: General
22 June 2017
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والثلاثون
٦-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧
البندان ٢ و٥ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام
هيئات وآليات حقوق الإنسان

حلقة نقاش بشأن إسهام البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل

تقرير موجز لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز تنفيذي

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٣٠ الذي قرر فيه المجلس أن يعقد، في دورته الثانية والثلاثين، وبمناسبة ذكراه السنوية العاشرة، حلقة نقاش للوقوف على إسهام البرلمانات في أعمال المجلس واستعراضه الدوري الشامل وتحديد السبل الكفيلة بزيادة تعزيز ذلك الإسهام. وعُقدت حلقة النقاش في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وجمعت برلمانيين من إكوادور والفلبين والمغرب، وممثلة للاتحاد البرلماني الدولي، والمستشار القانوني للجنة المشتركة لحقوق الإنسان التابعة لبرلمان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وأدارتها الممثلة الدائمة لملديف. وافتتح حلقة النقاش مدير شعبة آليات مجلس حقوق الإنسان وآليات المعاهدات والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. وخلال حلقة النقاش، أكد العديد من المتحدثين مجدداً أهمية المشاركة البرلمانية في أعمال المجلس واستعراضه الدوري الشامل من أجل تعزيز حقوق الإنسان. وساق المشاركون في المناقشة أمثلة محددة للعمل البرلماني المسهم في كفالة احترام الدول التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. واختتمت المناقشة بسلسلة من التوصيات، من بينها ما يلي:

* قُدمت هذه الوثيقة بعد الموعد النهائي لكي تتضمن آخر المستجدات.

(أ) ضرورة أن يُدمج البرلمانيون المعايير الدولية لحقوق الإنسان في تشريعاتهم الوطنية؛

(ب) ضرورة أن يحدد البرلمانيون الموارد والخبرات الكافية لتمكينهم من المشاركة في الحقل الدولي لحقوق الإنسان؛

(ج) تنفيذ مبادئ بلغراد بشأن العلاقة بين البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والدور الهام الذي ينبغي أن يضطلع به المجتمع المدني في دعم البرلمانات من أجل ضمان توافق التشريعات الوطنية مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(د) بينما ينبغي للبرلمانيين أن يبادروا بقدر أكبر بالمشاركة في أعمال آلية الاستعراض الدوري الشامل وآليات حقوق الإنسان الأخرى، ينبغي للمجلس أن يأخذ في الاعتبار أيضاً قدر الإمكان عمل البرلمانات في مداولاته ويكفل حمايتها في الاضطلاع بولايتها؛

(هـ) ضرورة أن يشارك البرلمانيون بنشاط في الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة وما ينشأ عن ذلك من خطط عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان، وأن يساهموا في تنفيذ التوصيات التي تتطلب اتخاذ إجراءات تشريعية؛

(و) ضرورة أن يشارك البرلمانيون على نحو استباقي ومنهجي بقدر أكبر في عمل آليات حقوق الإنسان من خلال مجموعة من المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية؛

(ز) ضرورة إشراف البرلمانات، ولا سيما اللجان البرلمانية القائمة المعنية بحقوق الإنسان، على سياسات الحكومات وإجراءاتها في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

أولاً- مقدمة

١- يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٣٠ الذي قرر فيه المجلس أن يعقد، في دورته الثانية والثلاثين، وبمناسبة ذكراه السنوية العاشرة، حلقة نقاش للوقوف على إسهام البرلمانات في أعمال المجلس واستعراضه الدوري الشامل وتحديد السبل الكفيلة بزيادة تعزيز ذلك الإسهام. وعقدت حلقة النقاش يوم ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وجمعت برلمانيين من إكوادور والفلبين والمغرب وممثلة للاتحاد البرلماني الدولي، وأدارتها الممثلة الدائمة للمديف.

ثانياً- البيانات الافتتاحية

٢- أشار مدير شعبة آليات مجلس حقوق الإنسان وآليات المعاهدات إلى تزايد توافق الآراء الدولي بشأن أهمية دور البرلمانات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقال إن المجلس يبحث من ثم سبل تحسين مساهمة البرلمانات في أعماله وأعمال استعراضه الدوري الشامل. وقال إن البرلمانات، بصفتها هيئات تشريعية ومراقبة، تؤدي دوراً حاسماً لخدمة حقوق الإنسان وأن من ٦٠ إلى ٧٠ في المائة من التوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل تتطلب أو تشتمل على إجراءات برلمانية. بيد أنه أعرب عن أسفه لأن جولتي الاستعراض الأولى والثانية لم تكفلا مشاركة برلمانية مهمة. واستجابة إلى ذلك، نظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) بالفعل حلقة نقاش بشأن الموضوع وتعاونت مع الاتحاد البرلماني الدولي في أربع حلقات دراسية إقليمية. وفي الختام، شجع البرلمانات التي تفتقر إلى لجان متخصصة في حقوق الإنسان على إنشاء تلك اللجان.

٣- وسلط الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي الضوء على عمل الاتحاد، الذي يشمل ١٧٠ برلماناً في شتى أنحاء العالم. وشدد بوجه خاص على الدور الذي تؤديه لجنته الدائمة المخصصة لحقوق الإنسان، التي تساعد البرلمانات على تحسين فهم حقوق الإنسان ودورها في تنفيذ قواعد ومعايير حقوق الإنسان، واللجنة المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان التي تمس البرلمانيين. وأعرب عن رغبته في أن يعزز مجلس حقوق الإنسان تعاونه مع البرلمانات. وأذكت الحلقات الدراسية الإقليمية التي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي والمفوضية السامية بشأن الاستعراض الدوري الشامل وعي البرلمانات بالآلية والعملية وساعدت على تشجيع مشاركة البرلمانيين في مختلف مراحل العملية. وبالفعل، يمكن للبرلمانات أن تؤدي دوراً في كل مرحلة من مراحل الاستعراض، مثل الاطلاع على التقارير وإجراء مناقشات بشأن المواضيع وإرسال برلمانيين ضمن وفود بلدانها. وفي الختام، قدم الأمين العام ثلاث توصيات إذ: (أ) دعا الممثلين الدائمين في جنيف إلى أداء دور حاسم في المساعدة على ضمان بدء عواصم بلدانهم في إدماج البرلمانات بصورة أكثر منهجية في عملية الاستعراض؛ و(ب) أوصى بأن يحذو الاستعراض الدوري الشامل - والمكلفون بالولايات في إطار الإجراءات الخاصة - حذو اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بتضمين تقاريرهم بانتظام فقرة تبرز الحاجة إلى المشاركة البرلمانية؛ و(ج) أوصى بأن يكفل المجلس أخذ عمل البرلمانات في الاعتبار بشكل أكثر منهجية.

ثالثاً- عروض المشاركين في حلقة النقاش

مديرة المناقشة، هالة حميد

٤- سلطت الممثلة الدائمة للمديف، هالة حميد، الضوء على دور الدبلوماسيين والمشرعين والقادة في حماية حقوق الإنسان، وأعربت عن أسفها لأنهم ينزعون أحياناً إلى حماية التشريعات وحَرفية القانون بدلا من روح حقوق الإنسان وسيادة القانون. وقالت إن العدالة الحقيقية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تطبيق القواعد والمعايير الدولية. وذكرت بأن الغرض من حلقة النقاش هو تعزيز إسهام البرلمانات في الاستعراض الدوري الشامل، وهو ما يجري استنادا إلى حلقة النقاش الأولى بشأن هذا الموضوع، التي عقدت في أيار/مايو ٢٠١٣، والحلقات الدراسية اللاحقة الأربع التي عقدتها المفوضية السامية والاتحاد البرلماني الدولي.

٥- وسلطت عضو الجمعية الوطنية لإكوادور ورئيسة الفريق البرلماني لحقوق الشعوب والقوميات، ألكسندرا أوكليس باديا، الضوء على عدد من التحديات فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونظراً إلى مشاركة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في عملية التشريع، فقد تساءلت السيدة أوكليس باديا عن دور البرلمانات المحدد في الامتثال لآليات وصكوك حقوق الإنسان.

٦- وشددت على أن العديد من البلدان قدمت قرارات سنوية، وفق الاعتبارات المتعلقة بأن تقوم البرلمانات بما يلي: (أ) الامتثال للتوصيات والالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذها؛ و(ب) الموافقة على ميزانيات للإنفاق العام، حيث إن النهوض بحقوق الإنسان يتطلب تمويلاً.

٧- لذا، رحبت السيدة أوكليس باديا بمبادرات من قبيل الفريق، الذي يؤدي دوراً هاماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨- وسلطت السيدة أوكليس باديا الضوء على أعمال السلطات الإكوادورية، التي تتعاون مع مجلس حقوق الإنسان بالنظر في مختلف تقاريره والعمل مع آلياته وإرسال تعليقاتها إلى المجلس. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أنها، على مستواها الشخصي، أبلغت عن بعض الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان في إكوادور. وأبرزت أربعا من الأحكام الرئيسية للدستور الإكوادوري بخصوص: (أ) الحقوق والحماية الكاملة للضعفاء من الناس الذين يعيشون في الإقليم؛ و(ب) ضمان الحقوق المكرسة في الدستور وفي الصكوك الدولية؛ و(ج) مفهوم "أسلوب المعيشة الجيد"؛ و(د) الالتزام بالنظام الدولي لحقوق الإنسان وبغير ذلك من المعاهدات وبالقواعد والمعايير الدولية.

٩- وساقت السيدة أوكليس باديا بضعة أمثلة لما اتخذه البرلمان الإكوادوري من مبادرات قائمة على حقوق الإنسان. وأشارت إلى تأييدها منح معاشات تقاعدية للعمال المنزليين باعتباره تدبيراً رائداً. وفي السياق نفسه، أقر البرلمان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قانون إدارة بيانات الهوية والحالة المدنية، الذي يكفل الحق في تغيير الهوية وسوف يحمي مغايري الهوية الجنسانية من الكشف عن هويتهم الجنسانية الأصلية عند التصويت.

١٠- وعرض رئيس مجلس المستشارين في المغرب وعضو المجلس الأعلى للتربية والتكوين، حكيم بنشماش، تجربته كضحية للعنف في المغرب، حيث انتهكت حقوق الإنسان الخاصة به عندما احتجز وعُذب. واستنادا إلى تجربته الشخصية، دعا إلى المشاركة البرلمانية في المجلس. وفي هذا السياق، عرض بعض الإجراءات البرلمانية التي اتخذها المغرب في مجال تعزيز حقوق الإنسان والامتثال للتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. ورحب في هذا الخصوص باعتماد الدستور المغربي لعام ٢٠١١، الذي بات متماشيا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبإنشاء هيئات الرصد المختلفة المسؤولة عن التحقق من توافق القوانين الوطنية مع معايير حقوق الإنسان. وأشار إلى أن الدستور ينص في ديباجته على ضرورة توافق التشريعات الوطنية مع القانون الدولي، واستحدث مبادئ محددة تتعلق بحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، يُطلَب إلى المشرعين التشاور مع المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان للتأكد من تماشي مشاريع القوانين التي يقدمونها مع قواعد ومعايير حقوق الإنسان. ويجسد ذلك أيضاً الدور المهم الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

١١- وقدم السيد بنشماش عددا من التوصيات للبرلمانات الوطنية. أولاً، أوصى بإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة البرلمانات الوطنية في الاستعراض الدوري الشامل، بحيث تلزم البرلمانات بتقديم تقارير بديلة. وثانياً، أوصى بتعزيز الهيئات التشريعية بحيث يمكنها بالفعل اعتماد سياسات حقوق الإنسان. وثالثا، أوصى بمراعاة مبادئ بلغراد في عمل البرلمانات. ورابعا، أوصى بتبسيط المنهجية المعتمدة لصياغة الوثائق التداولية، طبقا لمبادئ الاتحاد البرلماني الدولي.

١٢- وطُلب إلى كبير نواب زعيم الأقلية في مجلس النواب الفلبيني، نيري كولمنارس، أن يقدم، بالنيابة عن رئيس مجلس الشيوخ أكويلينو بيمنتيل الثالث، تقريراً عن نتائج الحلقة الدراسية المعقودة في مانيلا يومي ٢٦ و٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، التي تَشاركَ في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي والمفوضية السامية، والتي حضرها ١٤٨ مشاركاً منهم ٩٥ برلمانياً. وأشار إلى أن التحديات المواضيعية الإقليمية والمشتركة التي أثيرت في الحلقة الدراسية شملت المهاجرين وحقوقهم، والبيئة والحقوق البيئية، والنزاعات المسلحة داخل الدول وفيما بينها، والإرهاب، والتفاوت في التنمية بين الدول وداخلها، وانعدام المساواة بين الجنسين، وحقوق الأقليات والشعوب الأصلية.

١٣- وأفاد بأن الحلقة الدراسية اعتمدت عددا من التوصيات، من بينها ما يلي:

(أ) زيادة بناء قدرات أعضاء البرلمانات الوطنية والمجالس التشريعية المحلية؛

(ب) إذكاء وعي البرلمانات والجمهور عامة، لتحسين معرفة حقوق الإنسان وفهمها؛

(ج) إنشاء لجنة برلمانية دائمة أو مخصصة داخل عدد من البرلمانات بوصفها آليات لتعزيز الاستعراض الدوري الشامل، والمشاركة في صياغة التقارير الوطنية ومتابعة الاستجوابات التشريعية بشأن مستجدات التنفيذ؛

(د) إرسال التوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل إلى البرلمانيين أنفسهم؛

(هـ) معالجة حقوق الإنسان بوصفها موضوعاً شاملاً في صياغة السياسات وسن القوانين، ما يعني أن حقوق الإنسان ستشكل اعتباراً أساسياً في الإجراءات التشريعية؛

(و) إقامة صلات بين البرلمانات في المنطقة وتبادل أفضل الممارسات في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والمسائل ذات الصلة. وأضاف السيد كولمنارس أن الاتحاد البرلماني الدولي يعمل على تيسير هذه المبادرة، لكنه ما زال يتعين على دول المنطقة تعزيز التبادل الثنائي. وأضاف أيضاً أنه يجب حماية البرلمانيين أنفسهم لكي يتمكنوا من حماية حقوق الإنسان للغير؛

(ز) تشجيع المشاركة الشاملة مع الجهات المعنية من خلال الحوار والتشاور؛

(ح) استمرار التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتنظيم حملات إعلامية للتعريف بالقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان؛

(ط) إنشاء مؤسسات وآليات وطنية وإقليمية لحقوق الإنسان تكون مستقلة ومكلفة بولايات فعالة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

(ي) إنشاء لجان برلمانية للإشراف على تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٤- وفي الختام، قال السيد كولمنارس إن البرلمانات والبرلمانيين، بوصفهم ممثلين للشعب، يؤدون دوراً هاماً في حال انتهاك حقوق الناس. وهو يرى أن إضفاء طابع مؤسسي على المعايير الدولية لحقوق الإنسان في التشريعات الوطنية ربما يكون أفضل استجابة من جانب البرلمانات.

١٥- وقدمت مديرة شعبة البرامج في الاتحاد البرلماني الدولي، كارين جبر، معلومات بشأن عمل الاتحاد مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في إطار التزامه الطويل الأمد بتعزيز المساواة بين الجنسين. وذكرت بأن الاتحاد عمل مع البرلمانات بشأن اللجنة قبل ١٥ عاما، من خلال إجراء دراسة استقصائية كشفت أن للبرلمانات معرفة محدودة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأنها لا تفهم التزاماتها بموجب هذا الصك فهماً كاملاً. وحدد بناء على ذلك هدفان هما: تعزيز تعاون البرلمانات مع اللجنة وتعزيز عمل اللجنة مع البرلمانات. وسعياً إلى بلوغ الهدف الأول، أذكى الاتحاد الوعي بالاتفاقية نفسها، ونظم اجتماعات عالمية وإقليمية، ووضع أدوات، وحدد ممارسات فضلى، ودعم البرلمانات في التحاور، واتخذ إجراءات وتابع تنفيذها. وقد زاد وعي البرلمانات بدورها في ترجمة أحكام الاتفاقية في التشريعات الوطنية. وبالفعل، يمكن للبرلمانات أن تصدق على الاتفاقية، وتزيل التحفظات، وتعتمد قوانين وطنية وفقاً لأحكام الاتفاقية، وتتيح ما يكفي من أموال الميزانية لتنفيذ أحكام الاتفاقية، وتذكي الوعي بهذا الصك. أما بخصوص الهدف الثاني، فيتولى الاتحاد إطلاع البرلمانات على سبل تقديم التقارير والمعلومات إلى اللجنة، ويبلغ اللجنة بمستوى مشاركة البرلمانات. ويعزى جزء من نجاح التعاون إلى مبادرة اللجنة بتضمين ملاحظاتها الختامية فقرة موحدة تطلب فيها إلى البرلمانات إبداء تعليقاتها وبيان التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات.

١٦- وساقت السيدة جبر بضعة أمثلة على نجاح مشاركة البرلمانات في عمل اللجنة. فأولاً، أفضى اطلاع البرلمانيين على عمل اللجنة إلى تغييرات في صلاحيات سن القوانين، على غرار ما حدث في الأردن وبوركينا فاسو وملديف. وثانياً، مكّنت زيادة المشاركة البرلمانية البلدان من مواءمة عملها مع أولويات اللجنة، كما حدث في تركيا وموريتانيا. وثالثاً، سمحت زيادة الانخراط

بإثراء النقاش، كما كان الحال في ناميبيا. ورابعا، أتاح نمو المشاركة تعميم الاتفاقية، مثلما حدث في أوغندا.

١٧- وأخيراً، اعتبرت السيدة جبر أن من الضروري زيادة العمل من أجل ضمان إدماج اللجنة وإدراج حقوق الإنسان بصورة منهجية وشاملة في أعمال البرلمانات. وهذا يعني أن حقوق الإنسان ينبغي ألا تدمج فقط في عمل الهيئات المتخصصة بل أيضاً في مجمل الأعمال التشريعية. ثم أوصت بأن يقرّ مجلس حقوق الإنسان في مبادراته الأخرى بدور البرلمانات والبعثات الدائمة في إشعار عواصمها بأهمية البرلمانات.

١٨- وأبدى المستشار القانوني لدى اللجنة المشتركة لحقوق الإنسان التابعة لبرلمان المملكة المتحدة والأستاذ الزائر المتخصص في قانون حقوق الإنسان في جامعة أوكسفورد، موراي هنت، تعليقات بصفته مدير مشروع بحثي في جامعة أوكسفورد. وفي هذا الخصوص، أشار إلى أن الغرض من مشروعه البحثي يكمن في استقصاء سبل إسهام البرلمانات فيما يتعلق بسيادة القانون وحقوق الإنسان. وقد أثبتت البحوث أن العالم بات يلجأ إلى البرلمانات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتدعيم سيادة القانون، ما يعني أن هناك توافقا عالميا في أن حماية سيادة القانون وحقوق الإنسان لا يمكن أن تترك للمحاكم والمحامين وسبل الانتصاف القانونية وحدها بل إن البرلمانات تتحمل جزءا من تلك المسؤولية.

١٩- ويعزى هذا التوافق إلى سببين. أولهما أن الناس يبحثون عن الفعالية. وتحتل البرلمانات في هذا الصدد موقعاً فريداً يمكنها من سد الفجوة في التنفيذ ومنع انتهاكات حقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات المتعلقة بتصحيح تلك الانتهاكات ومنع تكرارها. وثانيهما أن الناس يبحثون عن الشرعية. ويسعى المسؤولون المنتخبون إلى المشاركة في تدعيم سيادة القانون وحقوق الإنسان وعدم ترك الأمر للمحاكم والمحامين وحدهم.

٢٠- وقد أتاحت له أنشطته وبحوثه أن يلاحظ التأكيد المتجدد على أن تشرك الدول البرلمانات في الاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية حقوق الإنسان. لذا فقد تساءل عن كيفية إحداث تغيير جذري في دور البرلمانات، وقدم المقترحات التالية في هذا الصدد:

(أ) ضمان الخبرة الاستباقية للبرلمانات، بحيث يتمكن الخبراء من التوفيق بين القواعد والمعايير الدولية والتشريعات الوطنية وتوضيح كيفية مشاركة البرلمانات الوطنية في ذاك العمل؛

(ب) إنشاء شبكة رسمية لتبادل المعلومات والحوار والتنسيق. وهو يعتقد أن توفير الموارد الكافية لشبكة رسمية من البرلمانيين والمحامين والباحثين المختصين من شأنه أن يساعد على تيسير تبادل المعلومات المفيدة وتوفير منتدى لتبادل الممارسات الفضلى؛

(ج) ضمان اتخاذ مجلس حقوق الإنسان خطوات استباقية بإنشاء ولاية جديدة لمقرر خاص يعنى بزيادة المشاركة البرلمانية وإدماج البرلمانات، وإشراك كبار البرلمانيين في أعماله.

٢١- وأخيراً، اعتبر السيد هنت أن وضع مجموعة من المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية العالمية من شأنه أن يوفر ملخصاً جامعاً ومتسقاً لما يشكل حالياً مجموعة من الممارسات المتباينة في جميع أنحاء العالم، ويوفر أيضاً إطاراً مشتركاً لبناء القدرات.

رابعاً- موجز بيانات الأعضاء والمراقبين

٢٢- عبر متحدثون كثيرون عن شعورهم بأن المشاركة البرلمانية في عمل المجلس واستعراضه الدوري الشامل مهمة لتعزيز حقوق الإنسان.

٢٣- واتفق في ذلك كل من مصر وسيراليون والهند والاتحاد الأوروبي والمجموعة الأفريقية وباكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي، وأبرزت هذه الجهات دور البرلمانات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بسنّ القواعد القانونية والأطر الدستورية. وأشارت أيضاً إلى أن البرلمانات تتعاون على الصعيد الوطني مع المجتمع المدني وجهات فاعلة حكومية أخرى في تحسين التآزر بين الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذها على المستوى الوطني. وإضافة إلى ذلك، أكدت دور البرلمانات في إقرار الميزانيات وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ التوصيات المقبولة. وشددت بعض الجهات أيضاً على دور البرلمانات الرقابي الرامي إلى ضمان التنفيذ. وسألت عدة بلدان المحاورين، وبالأخص ممثلة الاتحاد البرلماني الدولي، عن كيفية تعزيز مشاركة البرلمانات في عمل مجلس حقوق الإنسان.

٢٤- وأشارت عدة بلدان إلى مسألة "الحكومات غير الشرعية". وسأل الاتحاد الأوروبي عن كيفية إشراك البرلمانات عندما تكون سيادة القانون والقوانين الانتخابية في خطر. وقالت نيجيريا إن البرلمانات ينبغي أن تنشئ هياكل مستقلة لتنفيذ التوجيهات المتعلقة بحقوق الإنسان، لا سيما في الحالات التي "يمكن أن تتخلف فيها الحكومات عن سنّ قوانين جيدة أو يخلّ فيها ممثلوها بالذود عن حقوق الشعوب من تجاوزات الحكومات المستبدة".

٢٥- وفي أثناء المناقشة، عرضت بلدان قليلة تجربتها الوطنية.

٢٦- وقدمت إسبانيا باسم إكوادور وإيطاليا ورومانيا والفلبين والمغرب وملديف مبادرة ترمي إلى تنمية وعي البرلمانات ومعرفتها بالمجلس وأعماله بغية استكشاف أوجه التآزر وتوطيد التعاون على المستوى الثنائي أو من خلال الاتحاد البرلماني الدولي.

٢٧- وسلطت أستراليا وكندا ونيوزيلندا الضوء على بعض الممارسات الجيدة في ولاياتها القضائية. فقد شكلت أستراليا لجنة لاستعراض مشاريع القوانين لضمان توافقها مع قواعد حقوق الإنسان. ويوجد هيكل مشابه في كندا، بينما تتولى النيابة العامة في نيوزيلندا مسألة التوافق. وضمت أستراليا أيضاً برلمانيين لوفدها إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

٢٨- وسلطت باراغواي الضوء على التعاون بين البرلمانات والشبكة الوطنية لحقوق الإنسان، وعلى كيفية تأكد النظام الوطني للرصد من تعميم التوصيات لدعم البرلمانات في عملها.

٢٩- وأفادت جورجيا بأن لجنتها المعنية بحقوق الإنسان والإدماج المدني باشرت تعديلات على اللائحة البرلمانية بهدف تعزيز عملية التشاور لغرض إعداد التقرير الوطني والتقرير الطوعي لمنتصف المدة.

٣٠- وسلطت سلوفينيا الضوء على التعاون الراسخ بين حكومتها وجمعيتها الوطنية في سياق عملية الاستعراض الدوري الشامل.

٣١- وقُدمت أيضاً مداخلات لثلاث منظمات غير حكومية. فقد حثت اللجنة العربية لحقوق الإنسان الدولَ على توسيع وتدعيم مشاركة البرلمانات في جميع أنشطة مجلس حقوق الإنسان بما فيها جميع العمليات المتعلقة بحقوق الإنسان، وليس الاستعراض الدوري الشامل وحده. وأيد الملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان ما قيل عن أهمية المشاركة البرلمانية لعملية الاستعراض وشجع المجلس على تعزيز الممارسات الفضلى. وأوصى مركز كوريا المعني بسياسة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بأن تنشئ الدول الأعضاء هيئات دائمة داخل البرلمانات لضمان تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

خامساً- تعليقات المحاورين

٣٢- قبل إعطاء الكلمة للمحاورين لإبداء المزيد من التعليقات والآراء، أشارت السيدة حميد إلى التوافق العام بشأن تعزيز مشاركة البرلمانات في تنفيذ قواعد ومعايير حقوق الإنسان والحاجة إلى مواءمة القوانين الوطنية مع القواعد الدولية. وفي هذا الخصوص، قالت إن من المفيد أن يشير مقترح المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية المقدم من السيد هنت تحديداً إلى كيفية تأثير ذلك في الدول وطريقة التوفيق بين السيادة الوطنية والتطبيق التشريعي لحقوق الإنسان.

٣٣- وأقر السيد هنت بأن التوفيق بين السيادة الوطنية والتطبيق التشريعي مسألة حساسة. وأشار مع ذلك إلى أن التزام الدول الرئيسي يكمن في تنفيذ معايير حقوق الإنسان التي تعهدت بها من خلال عملية التصديق، ما يجعل من الممكن نقل المسؤولية عن تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من الفضاء الدولي إلى البرلمانات الوطنية. وأكد أن اعتماد مجموعة من المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحقوق الإنسان لا يزال في مرحلة مبكرة وأن البلدان ينبغي أن تضطلع بهذه العملية على مستواها وتعتمد الصيغة الأنسب لها. وستنبع المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية من التجارب الوطنية الناجحة.

٣٤- وأشار السيد بنشماش إلى أن دور البرلمانات في تعزيز حقوق الإنسان غني عن مزيد الإثبات، وإن كان مدى أداء هذا الدور يتوقف على الظروف والثقافة الوطنية. وهو يرى أن المفوضية السامية والاتحاد البرلماني الدولي هما الأقدر على المساعدة على تعزيز ذلك الدور ببناء قدرة البرلمانات وضمان حيز للمشاركة البرلمانية على الصعيد الدولي.

٣٥- واقترح أن تجري الأمم المتحدة تحليلاً بشأن مستوى تنفيذ الدول لمبادئ بلغراد. واستناداً إلى تجربة المغرب الإيجابية، اقترح أيضاً تدريب البرلمانيين ومساعدتهم على تعميم حقوق الإنسان في القواعد والإجراءات الداخلية.

٣٦- وقالت السيدة أوكليس باديّا إن تدريب البرلمانيين سيفضي إلى تدعيم المشاركة، كما ثبت في إكوادور. وأبرزت الأثر الإيجابي لهياكل الرصد وتكنولوجيا المعلومات الفعالة الداعمة لحقوق الإنسان. وقالت إن الهياكل التكنولوجية تساعد المشرّع والجهاز التنفيذي على متابعة تنفيذ قوانين حقوق الإنسان متابعة واضحة.

٣٧- وشجع السيد كولمنارس المفوضية السامية والاتحاد البرلماني الدولي على تنظيم حوارات حكومية دولية لتقاسم الممارسات الفضلى المتعلقة بمشاركة البرلمانات في مجال حقوق الإنسان. وأوصى في هذا الخصوص بالنظر في مقترح إنشاء المجلس ولاية مقرر خاص يعنى بالمشاركة

البرلمانية. وشجع مشاركة البرلمانات في أنشطة الإبلاغ والرصد التي تضطلع بها الدول في مجال حقوق الإنسان. وأشار بالفعل إلى أن رصد البرلمانات تنفيذ الدول لتعهداتها في مجال حقوق الإنسان يمكن أن يسمح بتجاوز التعقيدات المؤسسية الممكنة مثل صعوبة الوصول إلى النظام القضائي. وهو يرى أن الاستجوابات البرلمانية، خاصة أثناء فترة تحديد مخصصات الميزانية، يمكن أن تشكل خطوة مهمة لرصد إجراءات الجهاز التنفيذي. ولا يقتصر إضفاء الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان على مجرد معرفة هذه الحقوق بل يشمل أيضاً فهم تبعاتها وعواقب انتهاكاتها.

٣٨- وأشارت السيدة جبر إلى أن مشاركة البرلمانات بفعالية في عمل آليات حقوق الإنسان سيتطلب تهيئة حيز لهذه المشاركة. وينبغي أيضاً أن تكون المشاركة منهجية وثابتة. وإضافة إلى ذلك، وجهت نداءً إلى البعثات الدائمة في جنيف كي تنقل بصورة أكثر منهجية وثباتاً هذه الرسائل المتعلقة بالمشاركة إلى برلمانات بلدانها بغية تعزيز الزخم.

٣٩- وسلمت بأن هذه المشاركة المنهجية والثابتة ينبغي أن تنبع من البرلمانات نفسها. والطابع المؤسسي فكرة جيدة، يمكن تنفيذها إما بإنشاء هيئة على حدة تعنى بالمشاركة أو بلورة منهجيات وإجراءات تقتضي من البرلمانات المشاركة بصورة منهجية وثابتة في شؤون حقوق الإنسان.

٤٠- وختاماً، أبلغت السيدة جبر المجلس بالدراسة المشتركة التي يضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي ومعهد الدراسات العليا في جنيف بشأن مستوى تنفيذ مبادئ بلغراد على الصعيد العالمي.

سادساً- موجز بيانات الأعضاء والمراقبين

٤١- عرضت معظم الدول التي أخذت الكلمة في جولة التعليق الثانية تجاربها وممارساتها الوطنية.

٤٢- فأشارت باكستان إلى أن غرفتي البرلمان كلتيهما أنشأتا لجنة دائمة لحقوق الإنسان علاوة على المجموعة البرلمانية النسائية التي تتمثل وظيفتها الرئيسية في تعزيز حقوق المرأة. وفي السياق ذاته، قدمت إيطاليا معلومات عن آلياتها المعنية برصد حقوق الإنسان والمكلفة أيضاً بضمان المتابعة والإبلاغ.

٤٣- وقدمت جنوب أفريقيا معلومات عن مشاركة البرلمانيين في وفدها المشارك في الاستعراض الدوري الشامل، في حين أشارت الجزائر إلى مشاركة البرلمانيين المباشرة في صياغة التقرير الوطني. وسلطت ناميبيا الضوء على تعاونها مع الاتحاد البرلماني الدولي وعقد حلقة عمل للبرلمانيين في البلد، بينما أكدت الجزائر عقد سلسلة من الحلقات والأيام الدراسية المعنية بحقوق الإنسان لفائدة برلمانييها.

٤٤- ورحبت جمهورية كوريا بتصديق جمعيتها الوطنية على بروتوكولات باليرمو، عملاً بالتوصيات المقدمة في الاستعراض الدوري الشامل.

٤٥- وأكدت تونس وجمهورية إيران الإسلامية والسودان والصين وليبيا وملديف وناميبيا كذلك أهمية المشاركة البرلمانية في إعمال حقوق الإنسان. وفي هذا الخصوص، أبرزت ليبيا

وملديف أهمية بناء القدرات، في حين طلبت ليبيا على وجه التحديد مزيداً من الدعم التقني وخاصة لإنشاء لجنة للمصالحة الوطنية وإيجاد حلول للمشردين واللاجئين وتعزيز دور المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات.

٤٦- وتحدث ممثلو ثلاث منظمات غير حكومية. وأوضح ممثل منظمة المجال الأفريقي أن المشاركة البرلمانية تضفي المزيد من الشرعية على قواعد حقوق الإنسان. لذا فقد شجع مجلس حقوق الإنسان على تعزيز المشاركة البرلمانية والاستثمار في بناء قدرات الجهاز التشريعي.

٤٧- وأشارت منظمة زودفيند لتعزيز سياسات التنمية إلى أن تقديم التقارير القطرية يفقد فعاليته في غياب سياسات وتشريعات لحقوق الإنسان تحظر انتهاكات تلك الحقوق.

٤٨- وذكر مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب أن حماية البرلمانيين من التجاوزات وضمان وحماية استقلالهم شرط مسبق لتمكينهم من أداء وظيفتهم الرقابية ودورهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

سابعاً- الملاحظات الختامية

٤٩- تضمنت الملاحظات الختامية التي قدمها المحاورون ما يلي:

(أ) ضرورة أن يدمج البرلمانيون المعايير الدولية لحقوق الإنسان في تشريعاتهم الوطنية؛

(ب) ضرورة أن يحدد البرلمانيون الموارد والخبرات الكافية لتمكينهم من المشاركة في الحقل الدولي لحقوق الإنسان؛

(ج) تنفيذ مبادئ بلغراد والدور الهام الذي ينبغي أن يضطلع به المجتمع المدني في دعم البرلمانات من أجل ضمان توافق التشريعات الوطنية مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(د) بينما ينبغي للبرلمانيين أن يبادروا بقدر أكبر بالمشاركة في أعمال آلية الاستعراض الدوري الشامل وآليات حقوق الإنسان الأخرى، ينبغي للمجلس أن يكفل حمايتهم في الاضطلاع بولايتهم؛

(هـ) ضرورة أن يشارك البرلمانيون بنشاط في الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة وما ينشأ عن ذلك من خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان، وأن يساهموا في تنفيذ التوصيات التي تتطلب اتخاذ إجراءات تشريعية؛

(و) ضرورة زيادة المشاركة الاستباقية للبرلمانيين في عمل آليات حقوق الإنسان من خلال وضع مجموعة من المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية؛

(ز) ضرورة إشراف البرلمانات، لا سيما اللجان القائمة المعنية بحقوق الإنسان، على سياسات الحكومات وإجراءاتها في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.